

## مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية: دراسة ميدانية

### المحامية سوسن الصلاحيات

#### الملخص:

**الهدف:** استهدفت الدراسة تحديد مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر معديه وممثلوا الحكومات ومندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون. **المنهجية:** لتحقيق الدراسة لهدفها، فقد استعملت منهج استعملت المنهج الكمي بطريقة المسح بالعينة المتاحة للدول العربية (الأردن، البحرين، تونس، فلسطين، مصر، لبنان، مصر، موريتانيا، اليمن)، التي اجاب المعنيين فيها عن بنود الاستبانة المرسل لها من قبل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال وجامعة الدول العربية خلال شهر كانون الأول من عام 2022، واشتملت تلك الاستبانة على مقياس صادق وثبات لحق الطفل في المشاركة والاستماع إليه خلال مروره بالإجراءات القضائية، مؤلف من أربعة مجالات لكل منها فقرتين ولكل فقرة منهما إجابة متدرجة (موافق بشدة ولها خمس درجات، موافق ولها أربع درجات، محايد ولها ثلاث درجات، معارض ولها درجتان، معارض بشدة ولها درجة واحدة). **النتائج:** توصلت الدراسة إلى خمس نتائج فرعية هي: 1. مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر معديه، يختلف باختلاف موطنهم، فهو متوسط بمعدل 47.4% في الأردن ومرتفع بمعدل 70% في تونس. 2. مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر ممثلوا الحكومات مرتفع في مصر وتونس والبحرين بمعدلات بلغت 100% و 94.2% و 85% على التوالي. 3. مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون مرتفع في موريتانيا (100%) ومصر (95%) وفلسطين (81.2%) واليمن (72.4%) وتونس (70%)

ولبنان (57.4%) والأردن (55%). 4 توجد فروق ظاهرية بين معدلات اتجاهات معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال ممثلوا الحكومات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون نحو استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، لصالح ممثلوا الحكومات؛ لبلوغ معدل اتجاهاتهم 93.06%. 5 توجد فروق ظاهرية بين معدلات اتجاهات معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال ممثلوا الحكومات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون نحو استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، لصالح فئة الأطفال بخلاف مع القانون؛ لعلو معدل مشاركتها في الإجراءات القضائية (82.88%) على نظيره لفئة الأطفال المعرضين للخطر (81.22%) وفئة الأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها (65.46%). وفي ضوء اجابة الدراسة عن أسئلتها الخمسة الفرعية، فقد تمكنت من الإجابة عن سؤالها الرئيس بقولها التالي: مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر معديه وممثلوا الحكومات ومندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون، مرتفع بالرغم من اختلاف معدلاته باختلاف فئات مقدره لصالح فئة ممثلوا الحكومات، وباختلاف أيضا معدلات فئات الأطفال المعرضين للمرور بالإجراءات القضائية لصالح فئة الأطفال بخلاف مع القانون. **الاستنتاجات:** بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد استنتج الآتي: 1 استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية بدرجة مرتفعة نسبيا يختلف مقدرها من دولة عربية لأخرى. 2 الأطفال بخلاف مع القانون أكثر مشاركة خلال مرورهم بالإجراءات القضائية من نظرائهم المعرضين للخطر وضحايا الجريمة والشهود عليها. 3 ممثلوا الحكومات العربية أكثر تعظيما لأمر استجابة تشريعات وسياسات بلدانهم لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، من نظرائهم المعنيين بإنفاذ القانون والخبراء المختصين بإعداد أدلة العدالة الصديقة للأطفال. 4 لا توجد علاقة ارتباطية طردية بين رتبة الدولة العربية في معدلات التنمية البشرية واستجابة تشريعاتها وسياساتها لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية. فاليمين من أقل الدول العربية معدلا في التنمية البشرية ومعدل ضمانه لحق الأطفال في المشاركة أعلى من نظيره للأردن ولبنان، والأمر هو كذلك لحصيلة المقارنة بين موريتانيا والبحرين من جهة وبين فلسطين وتونس

من جهة أخرى. **التوصيات:** بناء على نتائج الدراسة واستنتاجاتها، فتوصي الدراسة جامعة الدول العربية والدول الاعضاء فيها بالعمل على تحقيق الأهداف الذكية التالية:1 رفع معدل استجابة التشريعات والسياسات العربية لمشاركة الأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها في الإجراءات القضائية من 65.46% في عام 2023 إلى 100% بحلول عام 2030. 2 زيادة معدل استجابة التشريعات والسياسات العربية لمشاركة الأطفال المعرضين للخطر في الإجراءات القضائية من 81.22% في عام 2023 إلى 100% بحلول عام 2030. 3رفع معدل استجابة التشريعات والسياسات العربية لمشاركة الأطفال بخلاف مع القانون في الإجراءات القضائية من 82.88% في عام 2023 إلى 100% بحلول عام 2030.

مقدمة:

للأطفال مبادئ حقوقهم الإنسانية ومنها مبدأ مشاركتهم والاستماع إليهم في قضاياهم الجوهرية ذات العلاقة بحريتهم وكرامتهم، وخلال تنشئتهم ورعايتهم من قبل أسرهم ومدارسهم وغيرهما من باقي مؤسسات مجتمعاتهم المحلية، وفي أثناء تقدير احتياجاتهم النمائية وتلبيتها من قبل المؤسسات العامة المعنية بشؤونهم الصحية والتعليمية، وخلال تلقيهم للخدمات الإجرائية والضبطية والعامة.

وعبر القانون الدولي عن ذلك المبدأ بوضوح في تجلياته من الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان، ومنها على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية حقوق الطفل كما يظهر من منطوق ماديتها 12 و13 منها، وقواعد (الرياض وبكين وطوكيو وهافانا وبانكوك) الأمم المتحدة الدنيا ذات العلاقة بالأطفال بخلاف مع القانون ، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية الأسرية للأطفال المعرضين للخطر، وتعليقات اللجنة الدولية لحقوق الطفل على التقارير الدورية الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل ، مثل: التعليق رقم 21(2017) بشأن أطفال الشوارع، التعليق رقم 18(2014) بخصوص الممارسات الضارة ، التعليق رقم 13(2011) بشأن حق الطفل في التحرر من جميع اشكال العنف ، والتعليق رقم 7(2007) بخصوص حقوق الطفل في قضاء الأحداث.

ونظرا لكثرة الفوائد المرجوة من تطبيق مبدأ حق الطفل في المشاركة والاستماع إليه على الصعيد الاجتماعي والتربوي والإدارية والقانونية..، كما يظهر من مضامين الأدلة المستمدة من نتائج الدراسات الميدانية، التي أكدت على حدوث الأثر الإيجابي لمشاركة الأطفال في عمليات تنشئتهم (الموجهة بالحوار والتقبل والحماية) وتحصيلهم الدراسي ورضاهم عن الخدمات المقدمة لهم واحترامهم للقانون وغيرها من المتغيرات التابعة الأخرى، فقد ادرج هذا المبدأ من قبل " الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال" وغيره من المرجعيات الأخرى ضمن قائمة المعايير الدولية للعدالة الصديقة للأطفال، الواجب توفرها في تشريعات وسياسات عدالة كل دولة طرف في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

**مشكلة الدراسة وأسئلتها ومصطلحاتها:**

تمحور مشكلة هذه الدراسة حول سؤالها الرئيس الذي تحاول الإجابة عنه ومفاده: ما مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر معديه وممثلوا الحكومات ومندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون؟.

وانبثق عن السؤال الرئيس أعلاه خمسة أسئلة فرعية، هي:

1: ما مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر معديه؟.

2: ما مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر ممثلوا الحكومات؟.

3: ما مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون؟.

4: هل توجد فروق ظاهرية بين معدلات اتجاهات معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال ممثلوا الحكومات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون نحو استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية؟.

5: هل توجد فروق ظاهرية بين معدلات اتجاهات معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال ممثلوا الحكومات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون نحو استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، تعزى إلى متغير فئة الأطفال إن كانوا معرضين للخطر أو بخلاف مع القانون أو ضحايا جريمة وشهود عليها؟.

ولأغراض هذا الدراسة يقصد بحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، ذلك المبدأ القانوني الذي يجب توظيفه مع مبدئ عدم التمييز وضمان

المصلحة الفضلى لصالح الأطفال خلال عملية تتعمم بحقوقهم الإنسانية. في حين يقصد بالدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، ذلك الدليل، الذي أعدته الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بالتعاون مع جامعة الدول العربية في عام 2019. بينما يقصد بمعدوا الدليل، الأشخاص، الذين كلفتهم الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في عام 2019 لإعداد الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال. أما ممثلوا الحكومات، فهم موظفوا الحكومات بالدول العربية، الذين رشحتهم مؤسساتهم في عامي 2022 و2023 للإجابة عن بنود استبانة هذه الدراسة. ويقصد بمندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون، المختصون بحكم وظائفهم- كقضاة ومحامين وضباط شرطة وأخصائيين اجتماعيين....الخ- في عملية إنفاذ القانون، الذين طلبت منهم الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في عامي 2022 و2023 الإجابة عن بنود استبانة الدراسة بشكل جماعي يعبر عن توافقهم النسبي.

## المنهجية:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الرئيس بفروعه الخمسة، فقد استعملت المنهج الكمي بطريقة المسح بالعينة المتاحة للدول العربية، التي اجاب المعنيين فيها عن بنود الاستبانة المرسل لها من قبل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في نهاية عام 2022 ضمن مشروع دراسة "مدى استجابة التشريعات والسياسات العربية للمعايير الدولية لعدالة الأطفال". واشتملت تلك الاستبانة في أجزائها ذوات الأرقام ثالثا ورابعا وخامسا وسادسا وسابعا على مقياس مؤلف من 62 فقرة ولكل منها إجابة متدرّجة (موافق بشدة ولها خمس درجات، موافق ولها أربع درجات، محايد ولها ثلاث درجات، معارض ولها درجتان، معارض بشدة ولها درجة واحدة). وبلغ عدد الفقرات ذات العلاقة بقياس حق الطفل في المشاركة والاستماع إليه خلال مروره بالإجراءات القضائية ثمان فقرات هي المبينة في الجدول التالي:

**الجدول (1): توزيع فقرات قياس حق الطفل في المشاركة والاستماع إليه خلال مروره بالإجراءات القضائية حسب مجالات استبانة الدراسة**

المجال	رقم الفقرة	نص الفقرة
--------	------------	-----------

نصت بعض أو كل تشريعات بلادنا بصراحة على حق الطفل في المشاركة بقضاياه المختلفة	3.4	موقف التشريعات والسياسات الوطنية من المبادئ العالمية العامة للعدالة الصديقة للأطفال
نصت بعض أو كل تشريعات بلادنا بصراحة على حق الطفل في الاستماع إليه خلال تعرضه للإجراءات القضائية	3.12	
نصت بعض أو كل تشريعات بلادنا بصراحة على حق الطفل المعرض للخطر أو خطر الانحراف بالمشاركة في الإجراءات المتخذة بحقه	4.12	موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال المعرضين لخطر الجريمة والانحراف
نصت تشريعات بلادنا على حق الطفل المعرض للخطر وخطر الانحراف من الاعتراض على الإجراءات المتخذة بحقه بصفته الشخصية أو من خلال من يمثله	4.13	
نصت بعض أو كل تشريعات بلادنا بصراحة على.. حق الطفل في أن يسمع رأيه وفي المشاركة الفعلية في إجراءات محاكمته،..	5.7	موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال في خلاف مع القانون
نصت تشريعات بلادنا بشكل واضح على حق الطفل في خلاف مع القانون بالمشاركة في الإجراءات المتخذة بحقه .	5:12	
نصت بعض أو كل تشريعات بلادنا على حماية حقوق الأطفال ضحايا الجريمة في الاطلاع على الإجراءات القضائية المتبعة بلغة بسيطة يفهمها الطفل .	6.2	موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها
نصت بعض أو كل تشريعات بلادنا على حماية الطفل الشاهد على الجريمة من خلال توفير أماكن خاصة لسماع الشهادة بوجود تقنيات خاصة تمنع مواجهة مع الجاني اثناء الإجراءات القضائية .	6.8	

وبعد احتساب معدلات صدق وثبات فقرات مقياس مشاركة الأطفال والاستماع إليهم من خلال بيانات مستخلصة من سبعة استبانات تعود لمبجوثين أغلبهم من فئة مندوبي مؤسسات إنفاذ القانون في الأردن وتونس وفلسطين ومصر وموريتانيا ولبنان واليمن، فقد تبين أن ذلك المقياس صادق وثبات بحسب ما يتضح من معطيات الجدول التالي. بمعنى آخر فإن المقياس مدار البحث يصلح لقياس اتجاهات ممثلي حكومات الدول العربية ومعدي الدليل العربي للعدالة الصديقة

للأطفال ومندوبي مؤسسات إنفاذ القانون نحو حق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالقضائية، ويعطي النتائج نفسها في حال استعماله أكثر من مرة من قبل هذه الدراسة أو غيرها من الدراسات المستقبلية.

**الجدول(2): معدلات صدق وثبات مقياس مشاركة الأطفال والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية**

المجال	رقم الفقرة	معامل "بيرسون" لارتباط الفقرة بمجموع مجالها	معامل ثبات "كرونباخ ألفا" المجال
موقف التشريعات والسياسات الوطنية من المبادئ العالمية العامة للعدالة الصديقة للأطفال	3.4	0.977*	0.921
	3.12	0.638*	
موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال المعرضين لخطر الجريمة والانحراف	4.12	0.748*	0.809
	4.13	0.091	
موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال في خلاف مع القانون	5.7	0.378*	0.840
	5:12	0.966*	
موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها	6.2	0.987*	0.944
	6.8	0.335*	

واستوفيت بيانات المقياس محل الدراسة من المبحوثين المبينة فئاتهم وبلدانهم في الجدول(3) خلال الشهر الاخير (كانون الأول) من عام 2022 والشهر السابع(تموز) من عام 2023، وعولجت ببعض معاملات الإحصاء الوصفي المتمثلة في التكرارات والنسب والمتوسط الحسابي، وببعض معاملات الإحصاء التحليلي المتمثلة في معامل "بيرسون" للارتباط ومعامل "كرونباخ ألفا" لثبات المقاييس.



واعتمدت الدراسة في تصنيفها لمستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، على المعادلة الإحصائية التالية:  
عدد إجابات كل فقرة (5) - 1، مقسوما على خيارات التصنيف (3).

وبموجب تطبيق تلك المعادلة، فقد تحددت مستويات الاستجابات، وهي: مستوى منخفض ومفاده أقل من أو يساوي (1.33)، مستوى متوسط ونصه أكبر من أو يساوي (1.34) إلى أقل من أو يساوي (2.67)، ومستوى مرتفع ومفاده أكبر من أو يساوي (2.68).

### الجدول (3): توزيع المبحوثين حسب فئاتهم وموطنهم حتى نهاية شهر تموز 2023

الفئة		الموطن
ممثلوا الحكومة	منفذوا القانون	خبراء إعداد الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال
	مجموعة مؤلفة من 12 فرد	1
1	غير مبين	1
	مجموعتي عمل الأولى مؤلفة من 10 أفراد والثانية غير معروف قوامها	
مجموعة عمل غير معروف قوامها	مجموعة مؤلفة من 40 فردا	
	مجموعة مؤلفة من 8 أفراد	
	مجموعة عمل مؤلفة من 11 فردا	
	مجموعة مؤلفة من 6 أفراد	
مجموعة عمل غير معروف قوامها		

3	87	2	المجموع
---	----	---	---------

## النتائج:

توصلت الدراسة إلى خمس نتائج فرعية ونتيجة رئيسية، وتلك النتائج، هي:

**1: النتيجة الفرعية الأولى (إجابة السؤال الفرعي الأول):** مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر معديه، يختلف باختلاف مواطنهم، فهو متوسط بمعدل 47.4% في الأردن ومرتفع بمعدل 70% في تونس.

لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الأول ومفاده ما مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر معديه؟، فقد قورنت استجاباتهم مع متوسطاتها ومستوياتها المحسوبة، وتبين من حصيلة ذلك التي يعكسها الجدول (4) أن هذا المستوى يختلف باختلاف موطن الخبراء؛ لكونه متوسط بمعدل 47.4% في الأردن ومرتفع بمعدل 70% في تونس. كما تبين من تلك الحصيلة أيضا تباين هذا المستوى من مجال لآخر، فهو مرتفع في مجالي الأطفال المعرضين للخطر ونظرائهم بخلاف مع القانون بالأردن وتونس، ومتوسط في مجال الأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها بالأردن وتونس.

وبهذه النتيجة المشار إليها في مطلع هذا الجزء ومنتته، تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الأول.

**الجدول (4): نتائج المعالجة الإحصائية لتقديرات خبراء إعداد الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال لمستوى استجابة تشريعات وسياسات بلدانهم لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية**

المجال	رقم الفقرة	وزن الفقرة بحسب تقديرات الخبير الأردني على	وزن الفقرة بحسب تقديرات الخبير التونسي

مقياس متدرج من 1 إلى 5 درجات	مقياس متدرج من 1 إلى 5 درجات		
4	1	3.4	موقف التشريعات والسياسات الوطنية من المبادئ العالمية العامة للعدالة الصديقة للأطفال
4	1	3.12	
4	1	المتوسط الحسابي	
مرتفع	منخفض	المستوى	
4	1	4.12	موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال المعرضين لخطر الجريمة والانحراف
3	5	4.13	
3.5	3	المتوسط الحسابي	
مرتفع	مرتفع	المستوى	
4	5	5.7	موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال في خلاف مع القانون
4	1	5:12	
4	3	المتوسط الحسابي	
مرتفع	مرتفع	المستوى	
3	1	6.2	موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها
2	4	6.8	
2.5	2.5	المتوسط الحسابي	
متوسط	متوسط	المستوى	
3.5	2.37	المتوسط الحسابي العام	
منخفض	متوسط	المستوى العام	
70	47.4	%	

2: النتيجة الفرعية الثانية (إجابة السؤال الفرعي الثاني): مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي

تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر ممثلوا الحكومات مرتفع في مصر وتونس والبحرين بمعدلات بلغت 100% و94.2% و85% على التوالي.

بينما لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الثاني ونصه: ما مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر ممثلوا الحكومات العربية؟ ، فقد قورنت استجاباتهم مع متوسطاتها ومستوياتها المحسوبة، وأظهرت النتائج التي يبينها الجدول (5) أن هذا المستوى مرتفع جدا في كل من مصر (100%) وتونس (94.2%) والبحرين (85%).

وبناء على ما سبق، تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الثاني.

**الجدول (5): نتائج المعالجة الإحصائية لتقديرات ممثلوا الحكومات العربية لمستوى استجابة تشريعات وسياسات بلدانهم لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية**

المجال	رقم الفقرة	وزن الفقرة بحسب تقديرات ممثلي الحكومة البحرينية	وزن الفقرة بحسب تقديرات ممثلي الحكومة التونسية	وزن الفقرة بحسب تقديرات ممثلي الحكومة المصرية
موقف التشريعات والسياسات الوطنية من المبادئ العالمية العامة للعدالة الصديقة للأطفال	3.4	4	5	5
	3.12	4	5	5
	المتوسط الحسابي	4	5	5
	المستوى	مرتفع	مرتفع	مرتفع
موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال المعرضين لخطر الجريمة والانحراف	4.12	4	5	5
	4.13	5	5	5
	المتوسط الحسابي	4.5	5	5
	المستوى	مرتفع	مرتفع	مرتفع
	5.7	5	5	5

5	5	4	5:12	موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال في خلاف مع القانون
5	5	4.5	المتوسط الحسابي	
مرتفع	مرتفع	مرتفع	المستوى	
5	3	4	6.2	موقف التشريعات والسياسات الوطنية من أسس ومعايير العدالة الصديقة للأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها
5	غير مبين	4	6.8	
5	غير مبين	4	المتوسط الحسابي	
مرتفع	غير مبين	مرتفع	المستوى	
5	4.71	4.25	المتوسط الحسابي العام	
مرتفع	مرتفع	مرتفع	المستوى العام	
100	94.2	85	%	

**3: النتيجة الفرعية الثالثة (إجابة السؤال الفرعي الثالث):** مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون مرتفع في موريتانيا (100%) ومصر (95%) وفلسطين (81.2%) واليمن (72.4%) وتونس (70%) ولبنان (57.4%) والأردن (55%).

أما لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الثالث والقائل: ما مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون؟. فقد قورنت استجاباتهم مع متوسطاتها ومستوياتها المحسوبة، وبينت النتائج المشار إليها في الجدول (6) أن هذا المستوى مرتفع جدا في كل من موريتانيا (100%) ومصر (95%) وفلسطين (81.2%) واليمن (72.4%) وتونس (70%) ولبنان (57.4%) والأردن (55%).

وتأسيا على ما تقدم، تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الثالث.

الجدول (6): نتائج المعالجة الإحصائية لتقديرات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون لمستوى استجابة تشريعات وسياسات بلدانهم لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية

رقم المجال	رقم الفقرة	تقديرات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون في كل من:						
		لبنان	فلسطين	موريتانيا	اليمن	مصر	الأردن	تونس
3	3.4	2	5	5	4	5	4	4
	3.12	5	4	5	4	5	2	4
	المتوسط الحسابي	3.5	4.5	5	4	5	3	4
	المستوى	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
4	4.12	2	4.5	5	5	5	4	4
	4.13	5	5	5	1	5	4	3
	المتوسط الحسابي	3.5	4.75	5	3	5	4	3.5
	المستوى	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
5	5.7	4	4.5	5	5	5	4	4
	5:12	2	5	5	4	5	1	4
	المتوسط الحسابي	3	4.75	5	4.5	5	2.5	4
	المستوى	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط	مرتفع
6	6.2	2	2.5	5	5	5	1	3
	6.8	1	2	5	1	3	2	2
	المتوسط الحسابي	1.5	2.25	5	3	4	1.5	2.5
	المستوى	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	متوسط
المتوسط الحسابي العام		2.87	4.06	5	3.62	4.75	2.75	3.5
المستوى العام		مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
%		57.4	81.2	100	72.4	95	55	70

4: النتيجة الفرعية الرابعة (إجابة السؤال الفرعي الرابع): توجد فروق ظاهرية بين معدلات اتجاهات معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال ممثلوا الحكومات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون نحو استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، لصالح ممثلوا الحكومات؛ لبلوغ معدل اتجاهاتهم 93.06%.

لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الرابع ومفاده: هل توجد فروق ظاهرية بين معدلات اتجاهات معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال ممثلوا الحكومات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون نحو استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية؟، فقد احتسبت المتوسطات الحسابية لتقديراتهم في ضوء فئاتهم وعقدت مقارنة بين متوسطاتهم وكانت حصيلة ذلك المبينة في الجدول (7) وجود فروق ظاهرية بين فئاتهم لصالح فئة ممثلوا الحكومات. بمعنى آخر معدلات ممثلوا الحكومات (93.06%) أعلى من نظيراتها لفتي مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون (75.85%) ومعدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال (58.7%).

وبناء على هذه النتيجة تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الرابع

الجدول (7): متوسطات اتجاهات معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال ممثلوا الحكومات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون نحو استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية

معدلات (%) استجابة تشريعات وسياسات موطن المبحوثين لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية								فئة المبحوثين
تونس	الأردن	مصر	اليمن	موريتانيا	فلسطين	لبنان	البحرين	معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال
70	47.4							المتوسط الحسابي 58.7
94.2		100					85	ممثلوا الحكومات
								المتوسط الحسابي 93.06
70	55	95	72.4	100	81.2	57.4		مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون
								المتوسط الحسابي 75.85

5: النتيجة الفرعية الخامسة (إجابة السؤال الفرعي الخامس): توجد فروق ظاهرية بين معدلات اتجاهات معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال ممثلوا الحكومات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون نحو استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، لصالح فئة الأطفال بخلاف مع القانون؛ لعلو معدل مشاركتها في الإجراءات القضائية (82.88%) على نظيره لفئة الأطفال المعرضين للخطر (81.22%) ولفئة الأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها (65.46%).

بينما لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الخامس ونصه: هل توجد فروق ظاهرية بين معدلات اتجاهات معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال ممثلوا الحكومات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون نحو استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، تعزى إلى متغير فئة الأطفال إن كانوا معرضين للخطر أو بخلاف مع القانون أو ضحايا جريمة وشهود عليها؟، فقد احتسبت المتوسطات الحسابية لتقديراتهم في ضوء فئاتهم وعقدت مقارنة بين متوسطاتهم وكانت حصيلة ذلك المبينة في الجدول (8) وجود فروق ظاهرية بين تقديراتهم لمشاركة فئات الأطفال في الإجراءات القضائية لصالح فئة الأطفال بخلاف مع القانون.

الجدول (8): متوسطات اتجاهات معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال ممثلوا الحكومات مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون نحو استجابة تشريعات وسياسات بلدانهم لمشاركة فئات الأطفال في الإجراءات القضائية

معدلات (%) اتجاهات المبحوثين نحو استجابة التشريعات والسياسات لمشاركة الأطفال من الفئات التالية:			فئة المبحوثين
ضحايا الجريمة والشهود عليها	بخلاف مع القانون	المعرضين للخطر	
50	70	65	معدوا الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال
90	96.66	96.66	ممثلوا الحكومات
56.40	82	82	مندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون



65.46	82.88	81.22	المتوسط العام(%)
-------	-------	-------	------------------

#### 6: النتيجة الرئيسية (إجابة السؤال الرئيس):

في ضوء اجابة الدراسة عن أسئلتها الخمسة الفرعية، فقد تمكنت من الإجابة عن سؤالها الرئيس بقولها التالي: مستوى استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، الذي تناوله الدليل العربي للعدالة الصديقة للأطفال، من وجهة نظر معديه وممثلوا الحكومات ومندوبوا مؤسسات إنفاذ القانون، مرتفع بالرغم من اختلاف معدلاته باختلاف فئات مقدريه لصالح فئة ممثلوا الحكومات، وباختلاف أيضا معدلات فئات الأطفال المعرضين للمرور بالإجراءات القضائية لصالح فئة الأطفال بخلاف مع القانون.

وهذه النتيجة على أهميتها يتعذر مناقشتها؛ لغياب سابقاتها.

#### الاستنتاجات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد استنتج الآتي:

- 1: استجابة التشريعات والسياسات العربية لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية بدرجة مرتفعة نسبيا يختلف مقدرها من دولة عربية لأخرى.
- 2: الأطفال بخلاف مع القانون أكثر مشاركة خلال مرورهم بالإجراءات القضائية من نظرائهم المعرضين للخطر وضحايا الجريمة والشهود عليها.
- 3: ممثلوا الحكومات العربية أكثر تعظيما لأمر استجابة تشريعات وسياسات بلدانهم لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، من نظرائهم المعنيين بإنفاذ القانون والخبراء المختصين بإعداد أدلة العدالة الصديقة للأطفال.
- 4: لا توجد علاقة ارتباطية طردية بين رتبة الدولة العربية في معدلات التنمية البشرية واستجابة تشريعاتها وسياساتها لحق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم خلال مرورهم بالإجراءات القضائية. فاليمن من أقل الدول العربية معدلا في التنمية البشرية ومعدل ضمانه لحق الأطفال في

المشاركة أعلى من نظيره للأردن وللبنان، والأمر هو كذلك لحصيلة المقارنة بين موريتانيا والبحرين من جهة وبين فلسطين وتونس من جهة أخرى.

#### التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة واستنتاجاتها، فتوصي الدراسة جامعة الدول العربية والدول الاعضاء فيها بالعمل على تحقيق الأهداف الذكية التالية:

- 1: رفع معدل استجابة التشريعات والسياسات العربية لمشاركة الأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها في الإجراءات القضائية من 65.46% في عام 2023 إلى 100% بحلول عام 2030.
- 2: زيادة معدل استجابة التشريعات والسياسات العربية لمشاركة الأطفال المعرضين للخطر في الإجراءات القضائية من 81.22% في عام 2023 إلى 100% بحلول عام 2030.
- 3: رفع معدل استجابة التشريعات والسياسات العربية لمشاركة الأطفال بخلاف مع القانون في الإجراءات القضائية من 82.88% في عام 2023 إلى 100% بحلول عام 2030.